

Distr.  
GENERAL

# الجمعية العامة



A/45/630  
22 October 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

UN DOCUMENT

NOV 13 1990

UN DOCUMENT

الدورة الخامسة والأربعون  
البند ١٣ من جدول الأعمال

## تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الإنسان في السلفادور

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السلفادور الذي أعده البروفيسور خوسيه انطونيو باسطور ردرويغو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، وفقا للفقرة ١٧ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/١٩٩٠ ، المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٢/١٩٩٠ ، المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ .

المرفق

التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السلفادور ،  
الذي أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، وفقا  
للفقرة ١٧ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/١٩٩٠ ،  
ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٢/١٩٩٠

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣- ١	أولا - مقدمة .....
٣	١٨- ٤	ثانيا - الحالة السياسية العامة .....
٧	٢٩- ١٩	ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
١٠	٨٢- ٣٠	رابعا - الحقوق المدنية والسياسية .....
١٠	٦٠- ٣٠	ألف - عمليات الاعدام دون محاكمة .....
١٧	٦٧- ٦١	باء - عمليات الاعتقال والاختطاف وحالات الاختفاء .....
٣٠	٧٣- ٦٨	جيم - معاملة السجناء السياسيين .....
٣١	٨٢- ٧٤	دال - القضاء الجنائي .....
٢٤	٩١- ٨٣	خامسا - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة .....
٢٩	١٠١- ٩٢	سادسا - الجهود المبذولة لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان ونتائج هذه الجهود .....
٣٢	١١٧- ١٠٢	سابعا - الاستنتاجات .....
٣٥	١٢٢- ١١٨	ثامنا - التوصيات .....

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تنفيذا لقرار لجنة حقوق الانسان ٧٧/١٩٩٠ ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٢/١٩٩٠ . وتنصب هذه الوثيقة على حالة حقوق الإنسان في السلفادور في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ، وإن كان ينبغي قراءتها بالطبع في ضوء التقارير التي قدمها الممثل الخاص منذ عام ١٩٨١ . ويعرب الممثل الخاص عن شكره لحكومة السلفادور وللحكومات الأخرى ولجبهة فرابونديو مارتي للتحرير الوطني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى والأفراد الذين ساعدوني على تنفيذ ولايتي .

٢ - وقد أعرب الممثل الخاص في رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وموجهة الى حكومة السلفادور عن رغبته في القيام بزيارة جديدة للبلد في الفترة من ٢٢ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر . وأذنت الحكومة في النهاية بأن تكون الزيارة في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر الى ٧ تشرين الأول/أكتوبر .

٣ - واجتمع الممثل الخاص خلال زيارته للسلفادور بالرئيس الدستوري للسلفادور ألفريدو كريستيانني وبسلطات عليا وبمسؤولين في السلطات الأخرى بالجمهورية وكذلك بقيادة وضباط في القوات المسلحة وأجهزة الأمن ؛ وقام في مقر مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية باستجواب شهود عديدين قدمتهم إليه الاسقفية ومنظمات إنسانية غير حكومية أخرى . وتلقى معلومات شفوية وكتابية كثيرة من هذه المنظمات ومن الحركات الريفية والنقابية ؛ وعقد اجتماعات مع أشخاص مستقلين ؛ وزار في النهاية سجن سانتا أنا حيث تحدث على أفراد مع سجناء سياسيين ذوي ايدولوجيات مختلفة . كما أجرى الممثل الخاص مقابلات خارج البلد مع ممثلين لجبهة فرابونديو مارتي للتحرير الوطني .

ثانيا - الحالة السياسية العامة

٤ - على مدى الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ، استمرت في السلفادور أعمال العنف الدموية والتدمير والصراع المسلح الذي تشترك فيه القوات المسلحة النظامية ومنظمات مفاوير جبهة فرابونديو مارتي . ومن الجدير بالذكر أيضا أن هذه الظروف لم تحصل دون استئناس وتكثيف عملية التفاوض والحوار التي يراها حاليا الامين العام للأمم المتحدة .

٥ - والواقع هو أن عملية الحوار والتفاوض التي بدأت بين حكومة السلفادور وجبهة فرابوندو مارتي في عام ١٩٨٩ قد توقفت دون التوصل إلى أي اتفاق ملموس في الاجتماع الذي عقد في المكسيك في شهر أيلول/سبتمبر ولا في الاجتماع الذي عقد في كوستاريكا في شهر تشرين الأول/أكتوبر . وألقي الاجتماع الثالث الذي كان من المقرر عقده في فنزويلا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بسبب الاعتداء على مقر الاتحاد النقابي الوطني لعمال السلفادور والهجوم العام الذي شنته جبهة فرابوندو مارتي بعد ذلك . وعلى الرغم مما أعربت عنه الأغلبية الساحقة من شعب السلفادور من رغبة في السلم بدأت السنة دون حوار بين طرفي النزاع .

٦ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، اجتمع الرئيس كريستاني مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك<sup>(١)</sup> . وخلال هذا الاجتماع طلب الرئيس كريستاني من الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة حتى تقبل جبهة فرابوندو مارتي الدخول في محادثات مع الحكومة وفقا لاحكام الاتفاق المتعلق "بإجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى" ، التي وقع عليها رؤساء أمريكا الوسطى في مؤتمر قمة اسكيبولاس الثاني . وقبل الأمين العام هذا الاقتراح<sup>(٢)</sup> . وبعد ذلك ، أعرب السيد جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وإدوارد شيفرنادزي ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في بيان مشترك صدر في موسكو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عن تأييد الدولتين الحازم للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في السلفادور وعن تأييدهما لما يبذله الأمين العام للمنظمة من جهود للتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار واستئناف المفاوضات بين الحكومة والمفاوضين<sup>(٣)</sup> .

٧ - وفي ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أصدرت جبهة فرابوندو مارتي قرارا بوقف جزئي للهجمات على المسؤولين والموظفين الحكوميين غير المتملن بالجيش ولا بالجماعات شبه العسكرية وبوقف جزئي أيضا لعمليات تخريب مركبات النقل العام والمؤسسات التجارية والخطوط التليفونية كتعبير عن حسن نيتها لاستئناف مفاوضات إقرار السلم<sup>(٤)</sup> . وطلبت الجبهة من الحكومة في مقابل ذلك أن توقف القوات المسلحة العدوان بجميع أشكاله على السكان المدنيين .

٨ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلنت وزارة الإعلام أن الحكومة على استعداد لاستئناف الحوار مع المفاوضين فوراً ودون أي شرط مسبق<sup>(٥)</sup> . وفي أواخر ذلك الشهر ، اجتمع رئيس فنزويلا كارلوس أندريس بيريز على حدة بكبار المديرين الحكوميين ومسؤولي قادة الجبهة ومع زعماء التجمع الديمقراطي في مدينة كراكاس ، بهدف بحث إمكانيات تنشيط عملية الحوار<sup>(٦)</sup> .

٩ - واجتمع الأمين العام للمنظمة ، في جنيف في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، بوفد حكومي برئاسة السيد أوسكار سانتاماريا ، وزير العدل ، وعضوية ثلاثة سفراء معتمدين في بلدان أوروبية ووفد من الجبهة يضم القادة شفيق حنضل وأنا جوادا لوبين مارتينييس وروبرتو كانياس . وفي نفس اليوم اتفق ممثل الأمين العام مع رئيس وفد الحكومة ورئيس وفد الجبهة شفيق حنضل على أن تبدأ فوراً فترة إعداد وتفكير وكذلك مشاورات يجريها ممثل الأمين العام بهدف إرساء أسس عقد اجتماعات مباشرة . وكان تدخل الأمين العام بناء على طلب من رؤساء أمريكا الوسطى وفي إطار ولاية بذل المساعي الحميدة الممنوحة له من مجلس الأمن بموجب القرار ٦٣٧ (١٩٨٩) . ووافق الأمين العام على الاضطلاع بهذه المهمة بناء على طلب الحكومة وجبهة فرابوندو مارتي ، وإزاء تأكيد الطرفين حرصهما على التفاوض بحسن نية وبهدف جدي هو إقرار السلم .

١٠ - وتحدد شكل وإجراءات ومعدل وجدول أعمال عملية التفاوض في اجتماع عقد بين الطرفين وممثل الأمين العام في مدينة كراكاس في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ .

١١ - وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات تحت رعاية المنظمة في أدواكستيبك في المكسيك في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وفقاً للإجراءات المحددة في اتفاق جنيف المؤرخ في ٤ نيسان/أبريل . ووفقاً لبلاغ أصدرته المنظمة ناقش الطرفان بالتفصيل وبتعمق المواضيع المتعلقة بالبندين الأولين من جدول الأعمال أي القوات المسلحة وحقوق الإنسان . واقتрحت الحكومة إعادة تشكيل الجيش في حين اقترحت الجبهة تطهيره وتخفيض عدد أفرادهِ وإخضاعهِ إخضاعاً تاماً للسلطة المدنية<sup>(٧)</sup> . وأصرت الجبهة أيضاً على إلغاء المجموعات شبه العسكرية وقوات الدفاع المدني وما يسمى بغصائل الموت ، وعلى إنشاء جهاز شرطة واحد تحت قيادة مدنية ، وتطبيق العقوبات على الأفراد العسكريين الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان لاسيما في الحالات ذات الأهمية البالغة مثل اغتيالات مونسنيور روميرو والقساوسة الجزويت العاملين في جامعة أمريكا الوسطى والإعتداء على مقر الاتحاد النقابي الوطني لعمال السلفادور وكذلك قضايا الرشوة<sup>(٨)</sup> .

١٢ - ووفقاً لبرقية لوكالة اسوشيتد برس مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ اتفق الطرفان على تشكيل لجنة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في البلد . بيد أنه كان هناك خلاف أساسي : فقد كانت الحكومة ترى أن هذه اللجنة يجب أن تكون هيئة حكومية خاضعة لإشراف ورقابة الأمم المتحدة ، في حين كانت الجبهة ترى أنها يجب أن تكون لجنة تابعة للأمم المتحدة . وسوي الخلاف في خلال الجولة الثالثة من المفاوضات ، التي عقدت في

سان خوسيه ، كوستاريكا ، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، باعتماد الاتفاق الموضوعي الاول بين الطرفين : الاتفاق المتعلق بحقوق الإنسان الذي سيناقش في الفصل الخامس من هذا التقرير .

١٣ - وعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات في سان خوسيه ، كوستاريكا في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩٠ وكرست للبعد الاول من جدول الاعمال الذي وضع في كراكاس في ٢١ أيار/مايو : موضوع القوات المسلحة . ولم يسمح تعقد المسائل التي يتضمنها هذا البند من الاتفاق على أكثر من مجرد العودة إلى الاجتماع لمواصلة تناول هذا الموضوع .

١٤ - وأخيرا عقدت الجولة الخامسة من المفاوضات في سان خوسيه ، كوستاريكا ، وانتهت في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وعولج موضوع القوات المسلحة من جديد دون أن يتسنى التوصل إلى قدر كبير من الاتفاق .

١٥ - بيد أنه من الجدير بالذكر أنه وقع في السلفادور في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اتفاق انتخابي فيما بين جميع الأحزاب السياسية ، بما في ذلك أحزاب اليسار الثلاثة . وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق كان نتيجة لجنة مشتركة فيما بين الأحزاب شكلت لهذا الغرض فإن توقيعه قد تحقق إلى حد بعيد نتيجة عملية التفاوض الجارية وموافقة طرفي النزاع .

١٦ - ولمس الممثل الخاص مرة أخرى في أثناء إقامته في السلفادور رغبة شعب السلفادور الشديدة في أن يسير الحوار بخطى حثيثة وفي أن يتحقق حل للنزاع عن طريق التفاوض . وهذه أمني حكيمة يؤيدها الممثل الخاص تماما لأنه على اقتناع بأن احترام حقوق الإنسان يتحقق حتما بوقف المواجهة بين القوات المسلحة والجبهة . وتوصل المفاوضات الجارية ، بسرعة ، إلى نتائج قيمة أمر ذو أهمية قصوى للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان في السلفادور .

١٧ - ومن جهة أخرى يشير الممثل الخاص إلى أن المجلس التشريعي لم يجدد في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ حالة الطوارئ التي كانت قد أعلنت إثر الهجوم العام الذي شنته الجبهة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (٩) .

١٨ - ومن بين ما حدث في السلفادور من تغييرات في المناصب العليا في خلال الأشهر الأخيرة يجب ذكر أن المجلس التشريعي قد عين الدكتور روبرتو مندوسا مدعيا عاما

للجمهورية<sup>(١٠)</sup> في أوائل شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وأنه قد عين في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الكولونيل رينيه إميليو بونسيه وزيرا للعدل ، وكان يشغل حتى ذلك الحين منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة<sup>(١١)</sup> .

### ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٩ - وفقا للمعلومات الواردة إلى الممثل الخاص من مصادر مختلفة عن الحالة الاقتصادية في البلد ، والتي لن يوردها بالتفصيل بسبب القيود المفروضة على طول الوثائق استمرت على مدى الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ العوامل التي تفرض تدهورا مقلقا ومطردا لظروف معيشة الأغلبية الساحقة من مواطني السلفادور ، وفي مقدمة هذه العوامل استمرار الصراع المسلح . ووفقا لمصادر مستقلة جديدة بالثقة بلغت الزيادة في الأسعار الاستهلاكية في السنة الماضية ٢٥ في المائة دون أن يقابل هذه الزيادة ارتفاع في مستوى المرتبات .

٢٠ - وظل الممثل الخاص يتلقى أنباء عديدة من مصادر مختلفة عن عمليات محاربة أنشطة الحركات النقابية والتعاونية . وبلغت هذه العمليات في بعض الحالات درجة الإحتجاز لفترات تفوق ما يسمح به الدستور ، وسوء المعاملة بل والاعدام دون محاكمة ، وحالات إختفاء ، وهي وقائع ستذكر في الموضوع المناسب من هذا التقرير .

٢١ - فاحتجزت السلطات ٢١ عضوا من أعضاء اتحاد الإصلاح الزراعي السلفادوري بتهمة الاضرار بالبيئة ؛ وأبلغ أيضا عن أن زعيم ما يسمى بالتحالف الريفي الديمقراطي قد اختفى في ٢٧ آذار/مارس<sup>(١٢)</sup> .

٢٢ - ونمت إلى علم الممثل الخاص أخبار بأن القوات المسلحة فرضت في أواخر شهر نيسان/أبريل ١٩٩٠ على أسر عديدة في مناطق ووطنوا فيها في شمال وشرق البلد تسير أراضيهم مجددا<sup>(١٣)</sup> . وفي مقابلات أجراها الممثل الخاص في السلفادور مع عدة منظمات من هذه المناطق سمع مجددا الشكاوى من استمرار الملاحقة الحكومية خصوصا فيما يتعلق بعدم إمكان الحصول على أوراق رسمية لإثبات الشخصية - الأمر الذي يمنع السكان من الانتقال أو تسجيل أسمائهم في السجل الانتخابي - وفيما يتعلق بالعقبات التي تضعها القوات المسلحة لمنع حصولهم على المعونة الغذائية والرعاية الصحية . ونقل الممثل الخاص هذه الشكاوى إلى السلطات المختصة في وزارة الداخلية ، وكان الرد عليها هو أن عدم إمكان الحصول على أوراق رسمية لإثبات الشخصية يرجع إلى أن الجبهة أحرقت دور

العمد في تلك المناطق ، وأدى ذلك إلى تلف دفاتر السجل المدني . وأضافت تلك السلطات إلى ذلك قولها إن الحكومة قد بدأت في اتخاذ اجراءات لتزويد هؤلاء الاشخاص بتلك الاوراق الرسمية وفقا للقانون وانها ستتخذ التدابير اللازمة لتعديل القانون اذا اقتضى الامر ذلك . وقالت سلطات وزارة الداخلية أيضا إن الجبهة سرقت في ١٥ ايار/مايو ١٩٩٠ أغذية مرسلة الى السكان المعاد توطينهم من اللجنة الوطنية لتقديم المساعدة إلى السكان المشردين ، وهي منظمة حكومية ، واختطفت ٢٦ مرشدا أطلقت سراحهم فيما بعد . وأخيرا أُبلغ الممثل الخاص بأن الحكومة أنشأت مكتباً لتقديم المساعدة إلى العائدين .

٢٣ - وظلت ترد إلى الممثل الخاص معلومات عما تقوم به السلطات من عمليات مضايقة للمنظمات الدينية ورجال الدين . واشتكى من هذه المضايقات مساعد أسقف السلفادور في موعظته التي ألقاها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (١٤) . كما تلقى الممثل الخاص أنباء عن مضايقات أخرى لرجال الدين بجميع أنواعهم . ففي ٢٠ ايار/مايو استنكر مساعد أسقف سان سلفادور اختطاف القوات شبه العسكرية لقى إيطالي وعامل أطلق سراحهما في اليوم التالي بعد استجوابهما (١٥) . كما أُبلغ بأنه في يوم ٢ حزيران/يونيه هاجم أشخاص مجهولون مقر جمعية دينية نسائية (١٦) . واشتكت أيضا الكنيسة اللوثرية من اقتحام القوات المسلحة لمقرها ، ومن توجيه تهديدات لأسقفها ومن اعتقال أعضائها (١٧) .

٢٤ - وفيما يتعلق بأنشطة الحركات النقابية ، تدعي القوات المسلحة في السلفادور (١٨) أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لوحظ تكثيف لعمليات التحريض السياسي نظراً للمطالبة بمنح إعانات اجتماعية أو زيادات في المرتبات ليس في استطاعة الحكومة أو أصحاب الشركات الخاصة تقديمها ، وأن الغرض من عمليات التحريض المذكورة هو زعزعة الاستقرار السياسي لصالح جبهة فرابوندو مارتي . وعلى أي حال ، يذكر الممثل الخاص بأن أعمال الحكومة ينبغي أن تخضع للأحكام الدستورية والقانونية ، وأن تحترم حقوق الانسان بمنتهى الدقة .

٢٥ - وفي ليلة ٢ تموز/يوليه هاجمت مجموعة أشخاص مسلحين يرتدون الزي المدني مقر الحركة الشعبية الاجتماعية المسيحية ، وهي أحد الأحزاب السياسية التي يتكون منها تحالف اليساريين المسمى التجمع الديمقراطي (١٩) .



٢٦ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ توفي راندرينغو تخيدا ، الاستاذ بجامعة السلفادور ، متأثرا بجراح أصيب بها نتيجة انفجار قنبلة ألصقت بسيارته . وذكر المتحدث باسم الجامعة أن هذا الاعتداء هو جزء من الحرب النفسية التي يشنها على الجامعة العسكريون واليمين المتطرف (٢٠) .

٢٧ - وفيما يتعلق بعملية الإصلاح الزراعي وصلت إلى الممثل الخاص أنباء تفيد بأنه في شهر أيار/مايو ١٩٩٠ استنكر متحدثون باسم الاتحاد الريفي السلفادوري تهديدا بالطرده وجه إلى ٢٣ أسرة تنتمي إلى تعاونية أواتشابان . ومن الجدير بالذكر أن سلطات الشرطة هي التي أصدرت أمر الطرد (٢١) . وعلم الممثل الخاص بأن عملية الطرد حدثت في شهر آب/أغسطس (٢٢) . وفي سان سلفادور ذكر ممثلون لمنظمات ريفية الممثل الخاص أن السلطات ترغب في عرقلة الإصلاح الزراعي عن طريق عمليات الطرد والتجزئة ورفض منح قروض للمنظمات غير الطيعة . بيد أنه وفقا للوثائق التي قدمتها الإدارة المالية الوطنية للأراضي الزراعية إلى الممثل الخاص فإنه في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٩ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ منح ١٦ ١١٣ مك ملكية بموجب المرسوم رقم ٢٠٧ . ويعترف في نفس هذه الوثائق اعترافا تاما بحدوث عمليات طرد فيما بين التاريخين المذكورين وأسباب عمليات الطرد خارجة عن إرادة الإدارة المالية الوطنية للأراضي الزراعية ، وتشتمل في رفض المالك القديم الامتثال للقانون ، واشتداد الصراع في مناطق معينة ، وقيام الملاك السابقين بتوجيه تهديدات للفلاحين ، ونقل الملكية إلى طرف ثالث وأسباب أخرى . وستقوم الإدارة المالية الوطنية للأراضي الزراعية بوضع مجموعة من الاجراءات لتلافي عمليات الطرد .

٢٨ - وعرض الممثل الخاص في التقارير التي كتبها منذ عام ١٩٨١ للهجمات المنهجية المستمرة التي تشنها منظمات المفاوضير التابعة لجبهة فارابونديو مارتي على الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد ، وهي هجمات يرى أنها أضرت ضررا بليغا بالتمتع حاليا ومستقبلا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة لمواطني السلفادور . وفيما يتعلق بالاشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ من الجدير بالذكر أنه في ١٣ آذار/مارس أصدرت الجبهة أمرا بوقف جزئي لتدابير معينة من بينها عمليات تخريب مركبات النقل العام والمؤسسات التجارية والخطوط التليفونية . وفي حدود علم الممثل الخاص لم يشهد البلد منذ ذلك التاريخ هجمات للمفاوضير على النقل العام والمؤسسات التجارية ، وكان هناك عدد من الادعاءات لكن لم تثبت صحتها .

٢٩ - بيد أنه منذ ذلك الحين واصلت المنظمات التابعة للجبهة عمليات تخريب الهياكل الأساسية الكهربائية في البلد فوفقا للمحافة المحلية<sup>(٢٣)</sup> قام المفاوضون التابعون للجبهة ، في ٢ تموز/يوليه ، بنسف مركزا للأسلاك الكهربائية في شارع سان انطونيو أباد في العاصمة ، ومن جهة أخرى ، ووفقا لمعلومات اللجنة التنفيذية الهيدروكهربية لنهر ليمبا هاجمت الجبهة محطة فرعية بالقرب من مدينة سان ميغيل وأسفر ذلك عن أضرار تقدر بـ ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ كولون . كما أُبلغ عن انفجار في جهاز فسي برج للخدمة الكهربائية يقع في مستعمرة السكك الحديدية في العاصمة ، وأسفر الانفجار عن مصرع شخص وإصابة آخرين بجراح<sup>(٢٤)</sup> . ومن ناحية أخرى ، دمرت الجبهة في ليلة ٣٠ تموز/يوليه ٨ أبراج للأسلاك الكهربائية وأدى هذا الى خفض توصيل الكهرباء في البلد إلى ٣٠ في المائة<sup>(٢٥)</sup> . وفي يومي ١٣ و ١٤ آب/اغسطس قامت الجبهة بعملية تخريب كبيرة للشبكة الكهربائية في البلد فقد دمرت العديد من أحواض وأبراج التوصيل وتسببت في انخفاض الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٥ في المائة<sup>(٢٦)</sup> .

#### رابعاً - الحقوق المدنية والسياسية

##### الف - عمليات الاعدام دون محاكمة

٣٠ - على مدى الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ظل الممثل الخاص يتلقى من عدة مصادر معلومات عديدة عن عمليات اعدام دون محاكمة ولأسباب سياسية تتمثل في عمليات اغتيال لأشخاص غير مقاتلين . وكما فعلت في التقارير السابقة أود أن أشير الى ، صعوبة تحديد عدد هذه الجرائم بدقة . وهذا يرجع إلى صعوبة التحقيق وإلى اختلاف عدد الجرائم المبلغ عنه باختلاف المصادر المبلّغة . وكل هذا يحمل المرء على التحلي بالحرص والحكمة في التقدير العام لهذا النوع من الحوادث .

٣١ - ويورد الممثل الخاص فيما يلي وفي جداول مقارنة بجدول العام الماضي أعداد عمليات الاعدام دون محاكمة التي أُبلغ عنها مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية<sup>(٢٧)</sup> ولجنة حقوق الانسان (الحكومية) والتي يعزى ارتكابها إلى أفراد من الجيش ومن قوات الشرطة والدفاع المدني :

عمليات إعدام دون محاكمة ولأسباب سياسية لأشخاص غير مقاتلين ،  
تعزّي لأفراد من الجيش ومن قوات الشرطة والدفاع المدني

المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية)		المصدر : مكتب الحماية القانونية		
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	
٦	٨	١	٧	كانون الثاني/يناير
٢	٦	٧	١٣	شباط/فبراير
٧	٢٤	٦	١٧	آذار/مارس
٢	٥	٤	٣	نيسان/أبريل
٤	٤	٧	صفر	ايار/مايو
٧	٦	٩	١	حزيران/يونيه
١٠	٨	٨	٥	تموز/يوليه
٤	٧	٤ صفر	٦	آب/أغسطس
			١	أيلول/سبتمبر

٢٢ - فيما يتعلق بعمليات الإعدام دون محاكمة ، قيد البحث حاليا ، تلقى الممثل الخاص أيضا معلومات عن أفعال محددة تشملها الأعداد الواردة في الفقرات السابقة . ويرد فيما بعد وصف هذه الأفعال على سبيل المثال لا الحصر .

٢٣ - ومن قبيل ذلك أن جدودا تابعين لكثيرة الملاكات في منطقة سان خوسيه كورتيس بمقاطعة سان سلفادور قاموا في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ بإلقاء القبض على خوليان روساليس لوبيس ، وكان نجارا يبلغ من العمر ٤٢ عاما . وفي ٨ شباط/فبراير أُبلغ أقاربه بأنّه قد مات في السجن . وأبلغ أيضا أنه وفقا لتشريع الجثة نتجت الوفاة عن عمليات تعذيب شديد (٢٨) .

٢٤ - وفي ٦ شباط/فبراير قام أفراد من قوات الدرك بإعتقال وتعذيب واعتقال ثلاث نساء من منطقة سانتا مارتا المعاد استيطانها (٢٩) .

٢٥ - وفي ١٠ آذار/مارس استنكر مساعد أملاك سان سلفادور قيام أفراد من وحدة للذراع المدني باغتصاب فتاة تبلغ من العمر ١٨ عاما واغتفال والدها . ووقع هذان الحادثان في مستعمرة فلورنسيا دي كوسكاتانغو (٣٠) .

٢٦ - وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ قام أفراد يرتدون الزي المدني زعموا أنهم من أفراد القوات المسلحة ، باغتيال أحد النقابيين (٣١) .

٢٧ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ قام أفراد من القوات المسلحة في لافينكا باساريينا بمقاطعة سان سلفادور بقتل اثنين من القرويين أحدهما عضو في اتحاد جمعيات التعاون والأمن . ووفقا للمصدر المبلغ (٣٢) علل الجيش ذلك بأنهما اثنان من المخربين قتلوا في اشتباك .

٢٨ - وروى أحد الشهود للممثل الخاص أنه في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ قتل جنديان يرتديان الزي الرسمي أحد أبنائه بالرصاص وكان متخلفا عقليا ويبلغ من العمر ٢٢ عاما ، وحدثت هذه الوقائع في منطقة أبوبا بمقاطعة سان سلفادور .

٢٩ - وروى شاهد آخر استجوبه الممثل الخاص أنه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اعتقل ل أفراد من الجيش ابنه ، وكان من مقاتلي الجبهة ويبلغ من العمر ١٦ عاما ، وعثر على جثة ابنه في اليوم التالي وعليها علامات تعذيب واضحة .

٤٠ - وروى شاهد آخر للممثل الخاص أنه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أطلق أفراد من الدفاع المدني الرصاص على أحد أقاربه أثناء دخوله بيته ، وفي اليوم التالي مات قريبه متأثرا بجراحه .

٤١ - ويود الممثل الخاص أن يروي الحادث التالي وإن كان لا يمثل عملية إعدام دون محاكمة . فوفقا لرواية شاهدة اقتحم ثلاثة أفراد من الجيش منزلها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وبعد أن ضربوا زوجها وقيدوه اغتصبوها عدة مرات أمام ابنة لها تبلغ من العمر ٩ سنوات ، وهدد الجنود الشاهدة بالقتل إذا هي أبلغت عن هذه الوقائع .

٤٢ - وظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عديدة عن عمليات إعدام دون محاكمة ولأسباب سياسية ، يعزى ارتكابها لها يسمى بفصائل الموت . وتشقول مصادر مطلعة إن هذه الفصائل على علاقة بأفراد من القوات المسلحة وقوات الأمن أو أن هذه القوات تحميها أو تغض الطرف عنها ، وهذا يبدو صحيحا من حيث المبدأ ، وإن كان ينبغي للممثل الخاص أن يذكر أن الظروف التي تعمل فيها هذه الفصائل لا تساعد تهماها على تيسير التحقيق في هذه الأفعال التي تعزى إليهم على وجه التحديد . ولا يسعنا إلا أن نستبعد في الواقع أنه نتيجة نشاط فصائل الموت ارتكبت جرائم على نطاق واسع . على أي حال يبرز

مكتب الحماية القانونية الى فصائل الموت ارتكاب ما يلي من عمليات الإعدام دون محاكمة في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ . ولاغراض المقارنة نورد أيضا الأرقام المناظرة في نفس الفترة من عام ١٩٨٩ :

عمليات الإعدام دون محاكمة ولأسباب سياسية ،  
التي تعزى لما يسمى بفصائل الموت

(المصدر : مكتب  
الحماية القانونية)  
١٩٩٠ ١٩٨٩

٩	٢	كانون الثاني/يناير
٤	٤	شباط/فبراير
٨	٣	آذار/مارس
٨	٢	نيسان/أبريل
٣	٤	أيار/مايو
٥	مفر	حزيران/يونيه
٨	مفر	تموز/يوليه
١٠	٢	آب/أغسطس
	٢	أيلول/سبتمبر

٤٣ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام دون محاكمة التي تعزى لأفراد من الدفاع المدني يود الممثل الخاص أن يردد ما أعربت عنه لجنة السلفادور لحقوق الإنسان (الحكومية) من قلق لرئاسة أركان حرب القوات المسلحة في شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ . فقد قالت اللجنة ما يلي : "لقد شوهد أن أفراد من وحدات للدفاع المدني في عدة مناطق في البلد قد اشتركوا بتواتر يبعث حقا على الجزع في ارتكاب حوادث دموية خطيرة وعمليات سرقة واعتداء واغتصاب وسوء استعمال للسلطة مما يجعل المواطنين في حالة خوف وعدم أمن بصفة دائمة . وفي ضوء هذه الحالة ترى اللجنة ... أن هناك ضرورة ملحة لأن تعرب لهذه السلطات عن هذا القلق الذي يمثل فعلا سخطا عاما" (٣٣) . واعترفت رئاسة أركان حرب القوات المسلحة للممثل الخاص بأنه توجد حالات سوء استعمال للسلطة من جانب عناصر في الدفاع المدني وأن رئاسة الأركان تسعى الى وضع حد لها .

٤٤ - وقام بعض أعضاء حركات نقابية وريفية ببالغ القلق بإطلاع الممثل الخاص على أوراق من عدة نسخ ترد فيها أسماؤهم ومراكزهم بوصفهم أعضاء في الجبهة ، وأن هذه الأوراق قد وزعت على نطاق واسع ، وإن القول بأنهم ينتمون إلى الجبهة هو جزء من حرب نفسية ترمي إلى تخويفهم وارهابهم . وهم يعتبرون تلك الأوراق تهديدات بالقتل وبانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان .

٤٥ - والممثل الخاص إذ يعيد تأكيد المبادئ المنهجية التي سبق أن شرحها وإذ يأخذ في اعتباره مجموعة المعلومات التي اطلع عليها ، يخلص إلى أنه في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ استمرت عناصر من الجهاز الحكومي لا سيما أفراد من القوات المسلحة في ممارسة عمليات الإعدام دون محاكمة ، بيد أنه يتعين عليه أن يضيف إلى ذلك معلومة مهمة هي أن عدد هذا النوع من انتهاكات حقوق الإنسان قد قلّ عما كان في العام الماضي . وهذا هو أيضا رأي مصادر مستقلة جديرة بالثقة . وقد لاحظ الممثل الخاص وجود جو مليء بالتهديدات لقطاعات خاصة من السكان - أعضاء الحركات النقابية والريغية - يقال إنها معرضة لأسوأ أنواع الانتقام .

٤٦ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام دون محاكمة التي تعزى لمنظمات المفاوضير تلقى الممثل الخاص أيضا معلومات وافية . والأرقام في هذا الصدد تبعا لمكتب الحماية القانونية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) هي كما يلي :

عمليات الاعدام دون محاكمة التي  
تعزى إلى منظمات المفاوضير

المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية)		المصدر : مكتب الحماية القانونية		
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	
١٣	٣٣	صفر	٨	كانون الثاني/يناير
٢	١٨	١	٣	شباط/فبراير
٧	٢١	صفر	٢	آذار/مارس
٥	٢٨	٢	٤	نيسان/أبريل
٦	٣٦	٣	٤	أيار/مايو
٤	٢١	٢	٥	حزيران/يونيه
٦	١٠	٤	١	تموز/يوليه
٦	٦	صفر	٣	آب/أغسطس
-		صفر		أيلول/سبتمبر

٤٧ - تلقى الممثل الخاص أيضا معلومات محددة عن عمليات اعدام دون محاكمة تتمثل في اغتيالات تعزى إلى منظمات المفاوضير . وسوف تدرج في الفقرات التالية على سبيل المثال لا الحصر .

٤٨ - وفقا للصحافة المحلية السلفادورية<sup>(٣٤)</sup> قام أفراد من الجبهة في أحد أيام شهر أيار/مايو ١٩٩٠ بتعذيب الجندي المتقاعد خوسيه أنخيل سانتشيس ، بقسوة وبعد ذلك قتلوه بالقرب من قريبه يوباسكو .

٤٩ - وفقا لبلاغ صادر عن قيادة أركان الحرب للقوات المسلحة قام أفراد من الجبهة في كانتون بلاسيوس بمقاطعة يوباسكو في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ باغتيال الشاب خوسيه أنخيل ليموس لانثيس الذي كان قد أتم الخدمة العسكرية في القوات المسلحة<sup>(٣٥)</sup> .

٥٠ - ووفقا لشهود استمع اليهم الممثل الخاص قام أفراد من الجبهة باختطاف وقتل القروي خوسيه فياكورتا راموس بزعم أنه مرشد للقوات المسلحة وذلك في منطقة توماكاتيبيكين بمقاطعة سان سلفادور . وحدثت هذه الوقائع في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٥١ - ووفقا لشهادات استمع اليها الممثل الخاص في سان سلفادور قام أفراد من الجبهة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ باغتيال الاخوين بدرو إنريكيه مدينا الفرادو وسيباس راؤول مدينا الفرادو في كانتون في مقاطعة سانت أنا .

٥٢ - كما تلقت الصحف المحلية<sup>(٣٦)</sup> معلومات من القوات المسلحة مفادها أن امرأة تدعى مرتا فلورس برتران وفتاة قاصر تدعى ماريًا إلينا روميرو قد قتلتا برصاص أحد مفاوير الجبهة في كانتون مخيكانوس في شمال سان سلفادور في أحد أيام شهر حزيران/يونيه .

٥٣ - ومن جهة أخرى ، أبلغت لجنة السلفادور لحقوق الانسان (الحكومية) الممثل الخاص باغتيال النقيب كارلوس فيغيروا مورالس في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وكان يشغل منصب رئيس الادارة القانونية التابعة لرئاسة أركان حرب القوات المسلحة وأعلن فدائي الجبهة "راميرس المتواضع" مسؤوليته عن هذا الحادث .

٥٤ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ قام مفاوير الجبهة باغتيال الرائد رامون أرستيدس ريبس ، الذي كان ضابطا في القوات المسلحة أثناء قيادته لسيارته في منطقة سانتا ت كلا . وأعلن هؤلاء المفاوير مسؤوليتهم عن الحادث في نفس يوم الاغتيال<sup>(٣٧)</sup> .

٥٥ - وبعد ذلك بأيام قامت عناصر من الجبهة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ باغتيال قاضي الاتحاد أداالبرتو روبيو أثناء نزوله من حافلة تعمل بين الضواحي وذكر أن القتل كان أبا لضابطين في القوات المسلحة (٣٨) .

٥٦ - ووفقا للمحافة المحلية (٣٩) قتل فيكتور مانويل روخاس مرتينيس وكان من أفراد الدفاع المدني في لوس يانوس دي لندروس بكانتون تشالتيبيك بمقاطعة سانتو توماس في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ولدى جيران القتل انطباع قوي بأن أفراد الجبهة هم الذين قتلوه .

٥٧ - وروت مجلة أخرى في سان سلفادور (٤٠) عملية قتل القروي مكسيمو إيرا إيل في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ وكان من سكان كانتون كوينتيتيبيك بمقاطعة كبانياس ، ويعزو الشهود هذه العملية إلى أفراد الجبهة .

٥٨ - وأصدرت وزارة خارجية السلفادور (٤١) بيانا بشأن الاعتدائين اللذين تعرض لهما السيد ريكاردو الفرنفه ، رئيس المجلس التشريعي ، في ليلة ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، واللذين خرج منهما سالما . ويعزى الاعتداءان إلى مفاوير الجبهة ، وإن كان أحد سياسي المعارضة (٤٢) يطعن في هذا الزعم .

٥٩ - والممثل الخاص يستنتج من المعلومات الواردة في الفقرات السابقة أن منظمات الجبهة قد استمرت هي الأخرى في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ في ممارسة عمليات الإعدام دون محاكمة ، وإن كان عددها أقل عما كان في العام الماضي ، وأنه لم تحدث عمليات إعدام دون محاكمة في الأشهر التالية لتوقيع اتفاق سان خوسيه .

٦٠ - كما وردت إلى الممثل الخاص أنباء عن عمليات قام بها أفراد من الجبهة في المدن ومست السكان المدنيين . فوفقا لمعلومات حكومية (٤٣) قام أحد مفاوير الجبهة بوضع سيارة مليئة بالمتفجرات في مدينة سانتا تكللا في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠ . وأسفر الانفجار عن مقتل ضابط من القوات المسلحة وخمسة أشخاص مدنيين . كما أبلغت مصادر حكومية (٤٤) بأنه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ أطلق أفراد من الجبهة جهازا متفجرا على عربة نقل عسكرية في أحد شوارع العاصمة ، وأدى ذلك إلى إصابة سيدة من المارة بجراح بفعل الشظايا . وفي نفس اليوم وضع أفراد من الجبهة جهازا متفجرا في نهاية الشارع ٧٥ في شمال سان سلفادور وأدى ذلك إلى سقوط أحد أعمدة الإضاءة العامة وإلى إصابة شاب بجراح . وجاء في نفس هذه المعلومات أنه في اليوم السابق لقي أحد المدنيين مصرعه نتيجة انفجار جهاز وضع في شبكة توصيل الكهرباء في مكان آخر من العاصمة .



باء - عمليات الاعتقال والاختطاف وحالات الاختفاء

٦١ - روت المنظمات غير الحكومية للممثل الخاص في سان سلفادور أنه في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ استمرت على نطاق واسع عمليات الاعتقال لأسباب سياسية . وصرح عدة شهود أيضا بأنهم قد اعتقلوا وإن كان الإفراج يحدث عموما في خلال ٧٢ ساعة . ولا شك في أن الاعتقالات تحدث ، بيد أن الممثل الخاص يعترف مجددا بأنه من حق السلطات السلفادورية احتجاز أي شخص يعتدي على النظام الدستوري بوسائل عنيفة ، مما دام الاحتجاز والاجراء القضائي التالي يتفقان مع القواعد الدستورية والالتزامات الدولية التي أبرمتها جمهورية السلفادور في ميدان حقوق الإنسان .

٦٢ - وقدم مكتب الحماية القانونية الاحصائيات التالية :

الاعتقالات المعزوة للجيش ولاجهزة الامن والدفاع المدني

مجموع عدد الاشخاص المعتقلين الذين لم يفرج عنهم		الاشخاص المعتقلون حاليا		الاشخاص الذين كانوا معتقلين واختفوا بعد ذلك	
١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
٢١	٦٨	١٣	٥٠	٩	١٨
٤٨	٦٥	٣١	٥٤	١٧	١١
٢٨	٢٨	٢٥	٢٩	٣	٩
٦٤	٢٨	٥٥	٢٣	٩	١٥
٢٨	٢٤	٢٤	١٨	٤	١٦
٢٩	٢٤	٢٥	٣٠	٤	٤
٦٦	٢٤	٦١	٢٨	٥	٦
٥٠	١٠	٣٣	٠٠	١٧	١٠
٤٩		٢٩		١٠	

٦٣ - فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي قدم مكتب الحماية القانونية التابع للاستغية الأرقام التالية المتعلقة بالأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ وأرقام نفس الفترة من عام ١٩٨٩ :

حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

مجموع عدد الأشخاص المختفين		الأشخاص الذين اختفوا بعد أن اعتقلهم الجيش أو أجهزة الأمن أو الدفاع المدني		الأشخاص الذين اختفوا بعد أن اختطفهم المفاويز		الأشخاص الذين اختفوا دون أن تعرف ظروف الجاءث أو الأشخاص المسؤولين عنه	
١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠

كانون الثاني/يناير							
٢٦	٣١	٩	١٨	٨	٣	٩	١٠
شباط/فبراير	٢٦	١٩	١٧	١١	٤	صفر	٥
آذار/مارس	١٢	٢٠	٣	٩	٤	صفر	٥
نيسان/أبريل	٢٧	٢١	٩	١٥	٨	صفر	١٠
أيار/مايو	٥	٢٧	٤	١٦	صفر	١	١٠
حزيران/يونيه	١٠	١٤	٤	٤	صفر	٣	٦
تموز/يوليه	١٢	١٤	٥	٦	٣	١	٥
آب/أغسطس	٢٨	١٠	١٧	١٠	٣	صفر	٨
أيلول/سبتمبر	١٩	١٠			٣		٦

٦٤ - يعود الممثل الخاص أن يذكر على وجه الخصوص حالة اختفاء خطيرة حدثت في أواخر السنة الماضية لكنها مستمرة إلى اليوم . والواقع هو أنه وفقا لشهادات استمع إليها الممثل الخاص في السلفادور في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ اعتقل أفراد من القوات المسلحة والدفاع المدني أربعة من القرويين من تعاونية سان كايثانو ومنذ ذلك الحين لم يعرف أحد مكانهم ، واعتبرهم أقاربهم مختفين (٤٥) . وفي الفترات السابقة اعتقلت قوات حكومية أعضاء آخرين من نفس هذه التعاونية . وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ استمر أفراد من الجيش في مضايقة تعاونية سان كايثانو .

٦٥ - كما قامت منظمات المفاويز بعمليات اختطاف . وقدم مكتب الحماية القانونية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) الأرقام التالية :

## الأشخاص الذين اختطفهم المفاويز وجندوهم بالقوة

المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية)		المصدر : مكتب الحماية القانونية للأشخاص الذين جندوهم المفاويز بالقوة		المصدر : مكتب الحماية القانونية للأشخاص الذين اختطفهم المفاويز		المجموع (مكتب الحماية القانونية)	
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩

كانون الثاني/يناير							
٣١	٨٥	صفر	صفر	٣	٨	٣	٨
٥	٢٠	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤
٨	٣٠	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	٤
٢٥	٤٣	صفر	صفر	صفر	٨	صفر	٨
٣	٢٠	صفر	صفر	١	صفر	١	صفر
١٠	٩	صفر	صفر	٢	صفر	٢	صفر
١	٣	٦	صفر	١	٢	٧	٢
١	١٤	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	٢
-	-	صفر	صفر	٣	٣	٣	٣

٦٦ - فيما يتعلق بما زعم من قيام الجبهة بعمليات تجنيد بالقوة يذكر الممثل الخاص النبا الذي نشر في الصحف المحلية<sup>(٤٦)</sup> والذي مفاده أن عناصر من منظمة المفاويز قد اختطف نحو ١٥ طالبا منهم بعض الفتيات الصغيرات من مدرسة ريغية في قرية سان لوي ديلا رينا بمقاطعة سان ميغيل بهدف ضمهم إلى الجبهة على ما يبدو . وتلقى الممثل الخاص معلومات عن حالات أخرى تتعلق بتجنيد شبان بالقوة . وكذب ممثل للجبهة بشدة هذه الأخبار أمام الممثل الخاص ، وقال إن السياسة التي تتقيد بها المنظمة بدقة منذ عدة سنوات هي عدم ممارسة هذا النوع من التجنيد .

٦٧ - ويود الممثل الخاص أن يشير أيضا إلى حالات اختطاف حدثت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ لكن أشارها مازالت مستمرة في هذه السنة وهي قيام أحد مفاويز الجبهة في مستعمرة إسكالون المركزية بسان سلفادور ، في التاريخ المذكور باختطاف خمسة صحفيين هم السادة خوسيه أنطونيو سيبايوس مارتينس وخوسيه الفريدو ملغار وأنيبال خيسوس اديلبرتو

كيخادا لوبيس وأوسكار إيريرا وأنيبال دوبون مخيا . وفي سان سلفادور استمع الممثل الخاص الى شهادة أقارب هؤلاء الصحفيين الذين ذكروا انهم لا يعرفون أي شيء عن مكانهم على الرغم من المساعي العديدة التي بذلوها لدى الجبهة عن طريق منظمات انسانية .

#### جيم - معاملة السجناء السياسيين

٦٨ - في المقابلات التي جرت في السلفادور اشتكى للممثل الخاص أعضاء عدة منظمات والسجناء السياسيون أنفسهم من أنه في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ أخرج عدد من هؤلاء السجناء من سجن ماريونا في أثناء الليل ونقلوا الى سجون أخرى في البلد حيث يعيشون مع السجناء العاديين . ويعتقد الممثل الخاص أن عملية النقل في حد ذاتها لا تمثل انتهاكا لحقوق الانسان . بيد أن السجناء السياسيين يدعون أن نقلهم في أثناء الليل قد تم تحت تهديدات خطيرة وبقسوة وعنف وهي أمور كذبها الموظفون المعنيون بمسام الممثل الخاص . وذكر السجناء أيضا أن العيش مع السجناء العاديين هو مصدر خضرس مستمر .

٦٩ - وتمكن الممثل الخاص من زيارة سجن سنتا أنّا حيث يوجد نحو ٨٠ سجيناً سياسياً معظمهم متهم بالتعاون مع الجبهة ، ومن بينهم عدد قليل من السجناء كانوا في الماضي من أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن وهم الآن متهمون بارتكاب جرائم بدوافع سياسية أو يحاكمون بتهمة ارتكابها . وتؤكد الممثل الخاص من أن السجناء السياسيين يعيشون مع السجناء العاديين في ظروف معيشة قاسية للغاية .

٧٠ - ومعظم المنظمات غير الحكومية التي اجتمعت في السلفادور مع الممثل الخاص قد ابلغته بانتشار ممارسة التعذيب وسوء معاملة السجناء السياسيين في أثناء استجوابهم خارج المحاكم . وفي سجن سنتا أنّا أدلى هؤلاء السجناء أمام الممثل الخاص بشهادات عديدة تؤكد وجود هذه الممارسة .

٧١ - وفي أثناء زيارة الممثل الخاص للبلد استجوب عينة وافية نسبياً من السجناء السياسيين الحاليين والسابقين . وكما كان الحال في العام الماضي أدلى السجناء الذين ينتمون الى منظمات ببيان واحد تقريبا : انهم تعرضوا لاستجوابات طويلة جداً وهم معصوبي الاعين دون أن يتمكنوا من الجلوس أو من قضاء حاجاتهم البدنية مع تعرضهم لضربات كثيرة وفرض عليهم أحيانا أن يلبسوا قناعا يجعل التنفس مستحيلا ويبعث على الإغماء ، مع تغطيس رؤوسهم في دلو ملئ بالماء وتعرضهم لمدكات كهربائية والتهديد

بإيذائهم أو إيذاء أقاربهم . أما الشهود الذين لا ينتمون الى منظمات فقد اشتكوا فقط من استجابات شديدة وهم معصوبي الاعين .

٧٢ - وينبغي للممثل الخاص أن يعترف بأن عدد وحالة الشهود الذين استطاع استجوابهم لم يسمح له بالتأكد بدقة من نسبة من تعرضوا للتعذيب أو لمعاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة ، ومن ثم فإن الممارسة موجودة ، بيد أنها ليست في رأيه سياسة مؤسسية . وتعريض شخص للتعذيب أو لا يتوقف على مجموعة من العوامل الظرفية مثل الاهتمام بالمعلومات التي يمكن أن يقدمها ، والحالة العسكرية للصراع ، وهوية القائمين بالاعتقال وعوامل أخرى .

٧٣ - ووفقا للمعلومات الحكومية (٤٧) عذب أفراد الجبهة بقسوة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ جنديا من القوات المسلحة يدعى خوسيه سانتوس مونتروسه في قرية خوختلا بالقرب من أواتشبان . وعثر على الجندي على قيد الحياة ونقل الى مركز إسعاف .

#### دال - القضاء الجنائي

٧٤ - أعرب الممثل الخاص باستمرار في التقارير التي كتبها منذ عام ١٩٨١ عن قلقه إزاء الاداء غير المرضي للقضاء الجنائي السلفادوري بأكمله ، وإن كان لم يبين الصعوبات القائمة في هذا الصدد ولا موقف الاستقلال الجدير بالثناء الذي أبدته بعض الهيئات القضائية ، بيد أن هذا الموقف يعتبر غير ذي أهمية إلا إذا بلغت حالة النظام بأكمله المستويات المنصوص عليها في الدستور النافذ وفي الموكوك الدولية السارية على جمهورية السلفادور في ميدان حقوق الانسان .

٧٥ - ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر بأنه في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ سجلت حالات مهمة أصدرت فيها المحاكم السلفادورية أحكام بالإدانة . ففي شهر أيار/مايو ١٩٩٠ أدين رقيب بالقوات المسلحة بقتل مواطن من الولايات المتحدة يدعى م. د. كلاين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ (٤٨) . وتجدر الإشارة الى حكم آخر أصدرته المحكمة الجنائية السابعة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ أدانت فيه ٢٦ شخصا من مجموعة شبه عسكرية بارتكاب ما سمي بمذبحة سان أغوستن في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وفيها قتل ١٠ أطفال و ١٣ شخصا بالغاً (٤٩) . ومن جهة أخرى يشير الممثل الخاص الى أنه قد تحدث في سجن سانتا أنا مع سجناء سياسيين كانوا في الماضي أفرادا في القوات المسلحة أو في أجهزة الامن ، وكان أحدهم فيما مضى ضابطا بالجيش وحوكم بتهمة الاختطاف ، وآخر كان

من أفراد الحرس الوطني وأدين بارتكاب جريمة قتل ، وآخر كان رقيباً في الجيش وحوكم أيضاً بتهمة القتل ، وآخر كان ضابطاً بالجيش وحكم عليه في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ لانتهاكه حقوق الإنسان . ومن جهة أخرى ذكر في التقرير الذي قدمته المحكمة العليا<sup>(٥٠)</sup> أكثر من ٧٠ قضية رفعت ضد أفراد من القوات المسلحة ومن أجهزة الأمن ، ولذا فإن حصانة أفراد الجيش وأجهزة الأمن المزعومة من العقاب ليست مطلقة .

٧٦ - وإذا تركنا الإشارة الواجبة إلى أهمية المعلومات الواردة في الفقرة السابقة فضلاً عما يبدو من طول الوقت المنقضي بين ارتكاب هذه الأفعال والتواريخ التي صدرت فيها الأحكام يسجل المقرر الخاص عدم إحراز تقدم في الإجراءات المتخذة في قضايا أخرى كثيرة بشأن انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان . فلم يحرز في الواقع أي تقدم كبير في القضية المقامة بشأن اغتيال مونسنيور روميرو في شهر آذار/مارس ١٩٨٠<sup>(٥١)</sup> . وبالنسبة إلى المحاكمة المتعلقة باغتيال هربرت أميا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ أصدر القاضي الأول لمحكمة جنايات سان سلفادور أمراً بوقف الإجراءات مؤقتاً بشأن خورخي ألبرتو ميراندا أريفالو المحتجز منذ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧<sup>(٥٢)</sup> . ولا يزال السيد ميراندا محتجزاً بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية<sup>(٥٣)</sup> . وحسبما أبلغ المدعي العام للجمهورية الممثل الخاص طعن مكتب المدعي العام في الحكم المذكور بوقف الإجراءات مؤقتاً وقدم طلب استئناف .

٧٧ - وفيما يتعلق بالمحاكمة المتعلقة بإعدام فلاحين بالجملة في سان سباستيان في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ أبلغ المدعي العام الممثل الخاص بأنه قد اشترك في ارتكاب هذه الجريمة نقيب في الجيش سيمثل قريباً أمام محكمة محلّفين ، وصدر في هذه القضية حكماً بوقف الإجراءات مؤقتاً بشأن باقي المتهمين ، وطعن المدعي العام في هذا الحكم لكن المحكمة العليا شتته .

٧٨ - كما علم الممثل الخاص أن القضية المقامة بشأن المذبحة الجماعية لنقابى الاتحاد النقابى الوطنى لعمال السلفادور قد أصيبت بالشلل في مرحلة التحقيق في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .

٧٩ - وقد ذكر الممثل الخاص في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الإنسان<sup>(٥٤)</sup> أن العسكريين المتهمين بقتل الأب إغناسيو إلياكوريا وأشخاص آخرين قد وضعوا تحت تصرف محكمة الجنايات الرابعة لمدينة سان سلفادور . كما أعرب الممثل الخاص عن شقته بأن المحاكمة القضائية ستسير في مجراها الطبيعي إلى أن يصدر حكم عادل ومثالي . بيد أن المعلومات التي وردت بعد ذلك عن سير المحاكمة لا تبين أن هذه النتيجة قد تحققت . والواقع هو أنه وفقاً للانباء التي اذاعتها وسائط الاعلام<sup>(٥٥)</sup> فإن سجل دخول

الكلية الحربية للسلفادور والخروج منها الذي يعتبر دليلا وشائقا مهما قد حرق ، وهذه واقعة اعترف بها الضابط المسؤول عن ذلك السجل . وروى المحامي الذي يتولى الدفاع عن ذلك الضابط . أن هذه الوثيقة ليست مهمة وأن إحراقها أمر روتيني . بيد أن أرشيف الكلية صرح بأن إحراق السجلات ليس أمرا روتينيا . ولم يكن لدى الممثل الخاص في أثناء اقامته في السلفادور وقت للقيام بدراسة مستفيضة للمحاكمة المتعلقة بقتل الأب ايلياكوريّا وأشخاص آخرين بيد أنه يود أن يشير الى ثلاثة تقارير تفصيلية وقوية كتبت في هذا الصدد . الأول هو التقرير المرحلي المتعلق بالسلفادور الذي وضعته اللجنة الخاصة لرئيس مجلس النواب ، أو تقرير موكلني ، المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وفيه نشأ أساسا الشك الخطير المتمثل في احتمال أنه قد اشترك في ارتكاب الجريمة عسكريون على مستوى أعلى ممن تجري محاكمتهم حاليا . والتقرير الثاني هو تقرير لجنة المحامين عن حقوق الإنسان بشأن التحقيق مع مفتالي القساوسة الجيزويث في السلفادور في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وفيه ظهر نفس الشك الموجود في تقرير موكلني وذكر فيه أيضا على نحو مقنع إتلاف أدلة مهمة (إحراق سجل الكلية الحربية) وإعاقات أخرى خطيرة للمحاكمة تعزى الى حد ما الى قاضي التحقيق في القضية . والتقرير الثالث المؤرخ في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ هو أيضا تقرير للجنة المحامين ، وهو يستكمل دراسة المحاكمة ، ويؤكد عدم تعاون القوات المسلحة . أما والأوضاع على ما هي عليه ونظرا لان القاضي يعمل بمنتهى الاجتهاد والحكمة فإنه لا يسع الممثل الخاص إلا أن يعرب عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في قضية تعتبر ، كما قال في تقريره لعام ١٩٨٩ المقدم الى لجنة حقوق الانسان (٥٦) ، اختبارا لمدى جدارة نوايا الإصلاح القضائي في البلد بالشقة .

٨٠ - وأشار الممثل الخاص في تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الانسان (٥٧) الى مقتل اثنين من الفنيين في التلفزيون برصاص الجيش في يوم انتخابات رئاسة الجمهورية . وقد وردت أنباء الآن تفيد بأن محكمة إنصاف قد أصدرت حكما ببراءة الجندي المتهم بقتل أحد هذين الشخصين (٥٨) .

٨١ - وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ شبت المحكمة الجنائية الثامنة الحكم بإيقاف الإجراءات نهائيا بشأن أشخاص عسكريين ومدنيين معينين في قضايا اختطاف ، بيد أن هذه المحاكمة لا تزال مستمرة فيما يتعلق بأشخاص مدنيين وعسكريين آخرين (٥٩) .

٨٢ - وبعد تقييم المعلومات الواردة في الفقرات السابقة خلص الممثل الخاص الى أنه على الرغم من أن حصانة أفراد القوات المسلحة المزعومة من العقاب ليست مطلقة فإن القضاء الجنائي السلفادوري لا يزال يعمل على نحو غير مرض لعدم إحراز التقدم الواجب في القضايا المهمة للغاية فحسب بل أيضا لأنه لم يعلم بأنه قد صدرت

أي أحكام في قضايا عديدة أخرى متعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أشار إليها في التقارير التي كتبها منذ عام ١٩٨١ . بيد أنه من المهم جدا في هذا الصدد الإشارة الى ما يلي : أن أوجه النقص والقصور تحدث في مجال التحقيق في الوقائع أكثر بكثير مما تحدث فيما يتعلق بالنشاط القضائي ذاته للقضاة والمحاكم . إذ يجب على هؤلاء إصدار الأحكام على أساس الوقائع التي تثبت صحتها في التحقيق ، وهذا هو ما لا يحدث على نحو مرض على الإطلاق . ومن جهة أخرى فإن السلطة القضائية ليست هي الآن المسؤولة عن التحقيق بل لجنة التحقيق في الأفعال الجرمية ، التي تعتمد على السلطة التنفيذية . ولا يسع الممثل الخاص في هذا الصدد إلا أن يؤكد رغبات المحكمة العليا للسلفادور في أن يوكل التحقيق في الجرائم الى السلطة القضائية عن طريق إنشاء جهاز للشرطة القضائية .

#### خامسا - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة

٨٢ - وفقا لمعلومات مكتب الحماية القانونية<sup>(٦٠)</sup> فإن عدد الأشخاص الذين قتلهم الجيش في عمليات حربية دون أن يتسنى تحديد ما إذا كانوا من السكان المدنيين أو من مقاتلي منظمات المفاوضين هو كما يلي :

الأشخاص الذين قتلهم الجيش في عمليات حربية دون أن يتسنى  
تحديد ما إذا كانوا من السكان المدنيين أو من مقاتلي  
منظمات المفاوضين

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩٠	١٩٨٩	
١٣٤	٨٢	كانون الثاني/يناير
٨٤	٨٧	شباط/فبراير
٧٥	٧٦	آذار/مارس
٣٧	١٣٩	نيسان/أبريل
٥٤	١٥٧	أيار/مايو
٦٩	٧٦	حزيران/يونيه
٥٠	٨٣	تموز/يوليه
١٥٠	٧٨	آب/أغسطس
	٥٢	أيلول/سبتمبر



٨٤ - يعزو المصدر الى الجيش قتل مدنيين نتيجة لمسهم أجهزة متفجرة وذلك بالاعداد التالية :

القتلى من المدنيين نتيجة لمسهم أجهزة  
متفجرة وضعها الجيش

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩٠	١٩٨٩	
صفر	٢	كانون الثاني/يناير
صفر	صفر	شباط/فبراير
صفر	صفر	آذار/مارس
صفر	صفر	نيسان/ابريل
صفر	صفر	أيار/مايو
صفر	٣	حزيران/يونيه
صفر	صفر	تموز/يوليه
صفر	١	آب/أغسطس
صفر	صفر	أيلول/سبتمبر

٨٥ - وردت الى الممثل الخاص أخبار محددة من عدة مصادر عن هجمات شنتها القوات المسلحة السلفادورية وأسفرت عن سقوط ضحايا من بين السكان المدنيين وإلحاق أضرار بممتلكاتهم . ففي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ قصف سلاح الطيران بالقنابل والرشاشات منطقة كورال دي بيدرا المعاد استيطانها ، في تشالانتانغو ، وأسفر ذلك عن مقتل خمسة أشخاص من المدنيين وإصابة ١٦ آخرين بجراح (٦١) . وفي سان سلفادور استمع الممثل الخاص الى أقارب للضحايا شهدوا هذه الحوادث وأكدوا الرواية السابقة . وعندما نقل الممثل الخاص هذه الإدعاءات الى رئاسة أركان حرب القوات المسلحة قيل له إن الجبهة هي التي قامت بالقتال في المنطقة ، وأن القيادة العليا قد اعترفت بالخطأ ، وعرضت دفع تعويض . ومن ٢ الى ١١ نيسان/ابريل دمرت القوات المسلحة كنيسة الابرشية ومساكن الفلاحين في مناطق معينة من تشالانتانغو (٦٢) . وفي ١٦ أيار/مايو أطلق الجيش قنابل الهاون على منطقة سانتا مارتا المعاد استيطانها ، في كبانزاس ، وأسفر ذلك عن إصابة شابين بجراح وتدمير مساكن (٦٣) . وفي ٢٥ أيار/مايو احتلت القوات المسلحة عدة مناطق معاد استيطانها في مقاطعة تشالانتانغو ودمرت محاصيل وقتلت ماشية ، غير أنها لم تتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين (٦٤) . وفي أيام ٨ و ٩ و ١١ حزيران/يونيه حدثت

عمليات حربية في مناطق أخرى معاد استيطانها اعتقل الجيش في خلالها عدة أشخاص (٦٥) . وفي ٢٨ تموز/يوليه هاجمت القوات المسلحة جمعية "إغناسيو إلياكوريّا" دون أن يسفر ذلك عن قتلى أو جرحى من المدنيين (٦٦) . وجاء في بلاغ لاحق للجنة التضامن مع شعب السلفادور (٦٧) وصف لهجمات أخرى شنتها القوات المسلحة على عدة مناطق في مقاطعات تشالانتانغو وأوسولوان وموراسان وكوسكتلان وكبانياس وفي بعض هذه الهجمات أُحرقت محاصيل ووقعت أضرار أخرى . وفي الهجوم على منطقة تكواتيكي ومقاطعة موراسان في ٢٥ تموز/يوليه قتل شخصان من المدنيين برصاص الجيش . ووفقا لمعلومات أخرى (٦٨) قُتل طفلان في منطقة لوسبرادوس بمقاطعة تشالانتانغو نتيجة للقنابل اليدوية التي ألقتها القوات المسلحة على أحد المساكن . وأكد شهود العيان هذه الوقائع أمام الممثل الخاص .

٨٦ - ومن المعلومات الواردة في الفقرات السابقة ، ومن دراسة بعض الشهادات ، استنتج الممثل الخاص أن ظروف السكان المدنيين الموجودين في مناطق النزاع لا تزال قاسية ومؤلمة للغاية . ويرى الممثل الخاص أيضا أن القوات المسلحة ، شأنها شأن مقاتلي الجبهة ، تسبب في سقوط قتلى وجرحى من السكان المدنيين ، وإن لم يكن ذلك بصورة عامة وعشوائية بل بطريق الخطأ ومن حين إلى آخر ، ومن الصعب تحديد عدد هؤلاء القتلى بدقة ، وإن كان بلا شك أقل مما كان في العام الماضي ومن عدد عمليات الإعدام دون محاكمة التي تحدث خارج المعارك . وهذا هو أيضا رأي المصادر المستقلة الموثوق بها تماما . وتسببت القوات المسلحة أيضا في الحاق أضرار بالململكات العامة والخاصة وكذلك بالمحاصيل ، وإن كان من الصعب أن يحدد بمدى معارك ضارية أي من الطرفين ، الجيش أو الجبهة ، قد تسبب في وقوع الأضرار .

٨٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قُتل برصاص الجيش في منطقة لا مونتانييتا بمقاطعة سانتا أنا الطبية الإسبانية الشابة بوغونيا غارسيا أرنديفوين التي كانت تقدم خدماتها على ما يبدو إلى مقاتلي الجبهة . وتدعي هذه المنظمة أن الطبية قد اعتُقلت حية وأُعدمت بعد ذلك بلحظات ، ويزعم الجيش على العكس من ذلك أن المواطننة الإسبانية قد قُتلت في خلال معركة ومن مسافة طويلة (٦٩) . وقد سعت للممثل الخاص الفرصة لدراسة التقرير المتعلق بنتيجة تشريح الجثة الذي أُجري في إسبانيا (٧٠) ومنه يتضح أن بوغونيا غارسيا قد أصيبت بعدة رصاصات ، واحدة في منطقة الصدر الأيمن وأخرى في مؤخر العنق أطلقنا فيما يبدو من مسافة قصيرة جدا ، ورصاصات أخرى في أسفل الرقبة وفي أعلى الكوعين وفي الفخذ الأيسر . وأكد للممثل الخاص في رئاسة أركان حرب القوات المسلحة أن المواطننة الإسبانية كانت مقاتلة لأن وجود آثار زيت البرافين على اليدين يبين أنها كانت تستعمل أسلحة . وحتى إذا كان الأمر كذلك فإن الممثل

الخاص يرى أن خصائص الرصاصة الموجودة في مؤخر الرقبة تبين أنه قد قضي عليها بعد أسرها . وفي سان سلفادور أطلعت رئاسة أركان الحرب الممثل الخاص على كتابات وجدت على ثوب الشابة الأسبانية تبين بخط جميل ومؤثر خيبة أملها شديدة في انضمامها إلى الجبهة ورغبة قوية في العودة إلى وطنها . على أي حال لا يسع الممثل الخاص إلا أن يعرب عن قلقه إزاء جريمة القتل هذه ، وأن يذكّر بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني بشأن احترام الحياة والسلامة الجسدية للأسرى من المقاتلين والعاملين الطبيين .

٨٨ وفيما يتعلق بالضحايا من المدنيين نتيجة للعمليات الحربية التي قام بها المفاوضير قدم مكتب الحماية القانونية التابع للأسفغية ولجنة حقوق الإنسان (الحكومية) الأرقام التالية فيما يتعلق بعدد القتلى نتيجة لمس أجهزة متفجرة وضعها المفاوضير :

القتلى من المدنيين نتيجة لمس أجهزة متفجرة  
وضعها المفاوضير

المصدر : مكتب الحماية القانونية		المصدر : لجنة حقوق الإنسان (الحكومية)		
١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠	
٢	صفر	٩	٦	كانون الثاني/يناير
٤	صفر	٥	١	شباط/فبراير
صفر	صفر	١١	٢	آذار/مارس
١	صفر	١٤	٢	نيسان/أبريل
١٧	١	٢٢	٧	أيار/مايو
صفر	١	٥	٣	حزيران/يونيه
صفر	١	صفر	٣	تموز/يوليه
صفر	صفر	صفر	٣	آب/أغسطس
صفر	صفر	صفر	صفر	أيلول/سبتمبر

٨٩ - ومن جهة أخرى ، قدم مكتب الحماية القانونية الأرقام التالية بشأن القتلى من المدنيين نتيجة لمس أجهزة متفجرة لم يتسن معرفة من قاموا بوضعها :

القتلى من المدنيين نتيجة لمس أجهزة  
متفجرة لم يُعرف من قاموا بوضعها

(المصدر : مكتب الحماية القانونية)

١٩٩٠	١٩٨٩	
٤	٣	كانون الثاني/يناير
صفر	٣	شباط/فبراير
صفر	صفر	آذار/مارس
٣	٤	نيسان/أبريل
صفر	١	أيار/مايو
٣	صفر	حزيران/يونيه
١	٣	تموز/يوليه
١٤	صفر	آب/أغسطس
	١	أيلول/سبتمبر

٩٠ - وفيما يتعلق بالسكان المدنيين الذين أصيبوا بجروح نتيجة لمس أجهزة متفجرة وضعتها المنظمات التابعة للجبهة قدمت لجنة السلفادور (الحكومية) لحقوق الإنسان الأرقام التالية :

١٩٨٩	
١٤	كانون الثاني/يناير
١٧	شباط/فبراير
٢٣	آذار/مارس
١٦	نيسان/أبريل
١١	أيار/مايو
٢٥	حزيران/يونيه
١١	تموز/يوليه
٢٣	آب/أغسطس

٩١ - وتسببت نيران المفاوير في بعض الأحيان في سقوط ضحايا آخرين من السكان المدنيين . ففي الهجوم الذي شنته الجبهة على أفراد من CPTPOL في سانتا كلا في شهر

نيسان/ابريل ١٩٩٠ قتل شخص من المدنيين . واعترفت منظمة المفاوير بذلك ، وأعربت عن أسفها في بيان عام صدر في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ومن جهة أخرى ، فإنه وفقا لبيان للجنة السلفادور (الحكومية) لحقوق الإنسان هاجمت الجبهة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ مركبة عسكرية كانت تقل عددا من الجرحى ، وأسفر ذلك عن مقتل شخصين وإصابة عدة أشخاص بجراح خطيرة . ومن ناحية أخرى ، ووفقا لمعلومات الصحافة المحلية<sup>(٧١)</sup> فإنه عندما هاجمت قوات تابعة للجبهة في ٢٠ آب/أغسطس مركز اتصالات القوات المسلحة الذي يوجد بالقرب من القصر الجمهوري أدى ذلك الى مقتل الطفل خوان انطونيو بيريس سانتشيس وإصابة أربعة أشخاص مدنيين بجراح ، وأيضا الى الحاق أضرار بممتلكات خاصة . وفي نشرة صحفية أصدرتها الجبهة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ اعترفت المنظمة بأنها تسببت في إصابة أربعة أشخاص بجراح لكنها قالت إنها لم تتسبب في مقتل الطفل . وقالت إن ذلك كان خطأ جسيما في عملية التنفيذ . ويبدو في الواقع أن الطفل لم يمت<sup>(٧٢)</sup> .

#### سادسا - الجهود المبذولة لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان ونتائج هذه الجهود

٩٢ - يسجل الممثل الخاص ، في بداية الامر ، أنه في إطار عملية التفاوض التي تجري حاليا بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، تم التوقيع في سان خوسيه بكوستاريكا ، يوم ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، على اتفاق بشأن حقوق الإنسان . وفي ديباجة هذا الاتفاق ، الذي يتسم بطابع سياسي ، ثمة اشارة الى أن التشريع القانوني في السلفادور يكرس الاعتراف بحقوق الإنسان وبواجب الدولة في مراعاة هذه الحقوق وكفالتها ، وثمة اشارة أيضا الى أن الدولة تعهدت بالتزامات دولية في هذا الصدد . ومن المهم أن نبرز هنا أنه يعتبر ، في هذه الديباجة ، أن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني تتمتع بالقدر والارادة لاحترام الصفات المتأصلة في الكائن البشري وتحمل التزاما بذلك . ووفقا لما ورد النص عليه في الاتفاق ، فإن كلا الطرفين يلتزم باحترام حقوق الإنسان الأساسية . ومن أكثر المعالم بروزا في الاتفاق وضع اجراء للتحقق الدولي الذي تكلف به بعثة للأمم المتحدة ، يعين الأمين العام مديرا لها ، وتباشر مهامها اعتبارا من لحظة توقف المواجهة المسلحة . وينبغي الإشارة الى أن عمل البعثة لا يستبعد تنفيذ اجراءات دولية أخرى تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها<sup>(٧٣)</sup> . ولا يملك الممثل الخاص إلا أن يثني بحماس على توقيع هذا الاتفاق ، الذي يتعين أن تعقد عليه أكبر الآمال .

٩٣ - وأوصت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الممثل الخاص ، في قرارها الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بأن يركز بمفظة خاصة ، في تقريره الذي سيقدمه

الى الجمعية العامة ، على التحقق مما اذا كانت التعهدات المبرمة بين الطرفين في اتفاق سان خوسيه الوارد ذكره في الفقرة السابقة قد تُفُتت أم لا . ولكن ، كما يـرد في التقرير المقدم الى الممثل الخاص من ثماني منظمات غير حكومية تعمل في السلفادور (٧٤) ، استمر وقوع الانتهاكات بعد التوقيع على اتفاق سان خوسيه ، وإن كان عددها قد انخفض . وعلى نحو أدق ، وفيما يتعلق بالاغتيالات ، تشير تلك المصادر الى أنه ، في الشهر السابق للتوقيع على الاتفاق ، نُسب اغتيال ثمان من هذه الحالات الى القوات المسلحة ولم ينسب اليها أي اغتيال في الشهر التالي ؛ ونُسب الى جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني اغتيال شخص واحد في الشهر السابق ، ولم يُنسب اليها اغتيال أي شخص في الشهر التالي ؛ وعلى عكس ذلك ، تعادلت بالفعل نفس نسبة الاغتيالات التي تشير القلق ، والتي ارتكبها "أشخاص مجهولون أو مدنيون" ، و "فرق الموت" . وفيما يتعلق بحالات الاختفاء المنسوبة الى الدولة ، فقد انخفض العدد من ست ضحايا الى ثلاث ؛ وانخفضت حالات الاختطاف التي تقوم بها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني من ٥ حالات الى لا شيء . وإن التساؤل الذي تطرحه المنظمات المقدمة للمعلومات هو هل انخفاض رقم الانتهاكات هذا مجرد أمر عرضي أو أنه يرجع لاعتماد الاطراف لبعض التدابير تجنباً للانتهاكات .

٩٤ - وفيما يتعلق بشكل أخص بالجهود التي تبذلها السلطات الدستورية في السلفادور لتحسين حالة حقوق الإنسان ، يشير الممثل الخاص الى الأنشطة التي تفضلع بها لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) في السلفادور ، والتي ورد الثناء على أعمالها في تقارير سابقة ؛ وذكر بعض الشهود الذين قدمتهم مؤسسات إنسانية غير حكومية للممثل الخاص أن اللجنة الحكومية قد حققت في حالاتهم ؛ وأقر أحد الشهود بأنه يدين بحريته للمساءلة التي قامت بها اللجنة الحكومية المشار اليها . ويشير الممثل الخاص أيضا الى أن رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة أنشأ في تموز/يوليه ١٩٩٠ مكتبا لتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (٧٥) . ومن المناسب أن يُسجل هنا أيضا أنه ، تنفيذا لما ورد في اتفاق سان خوسيه المؤرخ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اتخذت القوات المسلحة السلفادورية بعض الاجراءات المتعلقة بالاحتجازات وبحقوق المحتجزين ؛ ويرد في هذه الاجراءات أنه يمكن في حالات التلبس بالجريمة أن يتم الاعتقال في أية ساعة وبدون أمر خطي . وفي الحالات الأخرى ، لا يمكن اجراء الاعتقال إلا بموجب إذن خطي صادر من السلطة القضائية ، بشرط أن يكون القائمون بعملية الاعتقال مرتدين الزني الرسمي وأن يقوموا بالافصاح عن هويتهم ، ويخطر المعتقل بأسباب الاعتقال ، وتبين له حقوقه ، كما يوفر له الاتصال المباشر بمحام للدفاع عنه (٧٦) .

٩٥ - ومن ناحية أخرى ، استمر المدارس غير المنقطع بين أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبق في حالات النزاع المسلح .

٩٦ - ولا يسع الممثل الخاص إلا أن يشير هنا الى العمل العظيم الذي يستحق الشناء والذي تضطلع به في السلفادور لجنة الصليب الاحمر الدولية لحماية ضحايا النزاع . وهذا العمل ، الذي وافق عليه طرفا النزاع ، يُترجم الى مجموعة من الأنشطة المحددة ، تبرز من بينها الزيارات لأشخاص معتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع ، وإعادة العلاقات الأسرية ، وحماية السكان المدنيين ، وحالات الإغاثة ، والمساعدة الطبية ، ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني .

٩٧ - وفيما يتعلق بالنظام القضائي ، أحاطت محكمة العدل العليا الممثل الخاص علما بإنشاء قسم مراقبة المؤسسات العقابية ويتكون من ثمانية من القضاة المتجولين للدعم ، وإنشاء مركز إعلام للمعتقلين ومجلس القضاء الوطني ومعهد الطب الشرعي . وتعرب المحكمة أيضا عن اعتزامها إنشاء جهاز للتحقيق تابع للسلطة القضائية . ويأمل الممثل الخاص بل يرغب في أن تؤدي هذه التدابير كلها بسرعة الى النتائج المستهدفة لتطبيق العدالة بصورة سريعة وفعالة .

٩٨ - ومن ناحية أخرى ، واصلت لجنة تنقيح التشريعات في السلفادور أعمالها المتعلقة باستكمال الجهاز التشريعي السلفادوري (٧٧) . ومن بين مسودات مشاريع القوانين المقدمة في الفترة الاخيرة الى الجمعية التشريعية يبرز ما يلي : مسودة مشروع التعديلات المدخلة على قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية وقانون العدالة العسكرية (تنظيم عقوبة الاعدام ، وطايات الحصول على العفو ، القيود المفروضة على الحرية ، وغير ذلك) ؛ مسودة مشروع التعديلات المدخلة على القانون الاساسي القضائي ؛ ومسودة مشروع التعديلات المدخلة على قانون الاجراءات الجنائية ، وقانون الاجراءات الخاصة المتعلقة بحوادث الطرق ، والقانون الاساسي للنيابة العامة والقانون الاساسي القضائي (الذي يتوافق بالقواعد الناطمة للمساعدة القانونية والدفاع) .

٩٩ - وباختصار يسجل الممثل الخاص الجهود الدائمة الواضحة التي يبذلها رئيس الجمهورية وغيره من السلطات الدستورية السلفادورية لتحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد ، واذا كانت هذه الجهود قد أدت بالفعل الى حدوث انخفاض في عدد الانتهاكات الجسيمة لتلك الحقوق ، وبصفة خاصة في أعقاب التوقيع على اتفاق سلام

خوسيه في ٢ تموز/يوليه ، فإنه ينبغي تسجيل الواقع الذي لا يمكن انكاره ، ألا وهو استمرار حدوث الانتهاكات . أما الحالة الراهنة فهي أبعد من أن تكون مطمئنة .

١٠٠ - وأما فيما يتعلق بجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، ومع الإشارة إلى أن اتفاق سان خوسيه المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ يفترض أن لديها القدرة والارادة لاحترام حقوق الإنسان ، يتعين الإشارة إلى أن الجبهة أصدرت قرارا بوقف إطلاق النار من جانب واحد يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير بمناسبة وفاة الرئيس الراحل دوارته (٧٨) . وينبغي الإشارة أيضا إلى أنه في يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، قررت القيادة العامة للجبهة ، اعتبارا من يوم ١٦ التالي ، الوقف التام لعمليات التخريب ضد المواصلات العامة ، والمنشآت التجارية ، والاتصالات الهاتفية والاعتداءات على الموظفين العموميين والافراد المدنيين الذين لا يشكلون جزءا من الأجهزة العسكرية أو شبه العسكرية (٧٩) . وتم بيان مدى تنفيذ جبهة فارابونديو مارتي لاتفاق سان خوسيه في فقرة سابقة .

١٠١ - ووردت إلى الممثل الخاص معلومات تفيد بأن جبهة فارابونديو مارتي أطلقت ، في عدة مناسبات ، سراح عدد من العسكريين الذين تم القبض عليهم أثناء المعارك : كولونيل وثمانية جنود في ١١ تموز/يوليه (٨٠) ، وعريف وجنديان أصيبوا في ٦ آب/أغسطس (٨١) ، وخمسة من الجنود في ٢٤ آب/أغسطس (٨٢) .

#### سابعاً - الاستنتاجات

١٠٢ - بعد التقييم الدقيق للمعلومات الواردة في هذا التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ، يقدم الممثل الخاص الاستنتاجات التالية :

#### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠٣ - ما زالت حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين السلفادوريين تتأثر تأثرا سلبيا بمجموعة من العوامل المختلفة ، يأتي في مقدمتها استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وما يثيره ذلك من جو يسوده العنف .

١٠٤ - كما أن ما تشنه جماعات حرب العصابات التابعة لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني من هجمات على الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد يضر ضررا بالغا



بالمتمتع ، حاليا ومستقبلا ، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة للمواطنين السلفادوريين ، وإن كان يتعين تسجيل أن الجبهة قامت ، منذ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بوقف الهجمات التي كانت تشنها على المواثم العامة وعلى الخطوط الهاتفية .

١٠٥ - واستمرت خلال السنة الحالية الاجراءات الحكومية المتخذة ضد المؤسسات الخيرية الإنسانية والمنظمات النقابية والريفية وغيرها من المؤسسات . وتدعي الحكومة أن بعض هذه المؤسسات تتعاطف مع الجبهة ، وهو ما تنكره المؤسسات المعنية ، والواقع يشهد بأنها لا تقوم إلا بأنشطة تتفق مع القانون وتحترم حقوق الإنسان .

#### عمليات الاعدام الموجزة

١٠٦ - ارتكب أشخاص في الجهاز الحكومي ، ولا سيما في القوات المسلحة والدفاع المدني ، عمليات اعدام موجزة بدوافع سياسية . ويصعب تحديد عدد هذه الحالات بدقة ، لكن عددها سجل انخفاضاً عن العدد المرتفع في السنة السابقة ، وبدأ يتنحى هذا الانخفاض في أعقاب التوقيع على اتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الإنسان في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ . والأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار هو جو الترويع السائد في بعض قطاعات السكان نتيجة للتهديدات الصريحة بعمليات الاعدام الموجزة أو غيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان .

١٠٧ - وما زالت مصادر عديدة تحمل مسؤولية ارتكاب عمليات الاعدام الموجزة وغيرها من الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان لما يسمى بـ "فصائل الموت" ، وإلى من يُفترض أنهم على صلة بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو من تغض هذه القوات والأجهزة الطرف عنهم . والممثل الخاص يجد هذا الاتهام معقولا من حيث المبدأ ، وإن كانت الصعوبات التي تكتنف التحقيق في هذا النوع من الجرائم لا تتيح له التوصل إلى نتائج مؤكدة وقاطعة في حالات محددة ، ومن جهة أخرى ، لا يستبعد أن ترتكب جرائم عادية وراء ستار تلك الأنشطة .

١٠٨ - أما جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فقد استمرت ، من جانبها ، في تنفيذ عمليات الاعدام الموجزة في قيادات الجيش وموظفيه المدنيين ومن يفترض أنسه متعاون مع القوات المسلحة ، وإن كان يبدو أن هذه الممارسة قد توقفت إثر التوقيع على اتفاق سان خوسيه . كما قامت الجبهة ، في المناطق الحضرية ، ببعض العمليات التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين .

### عمليات الاختطاف وحالات الاختفاء

١٠٩ - ما زالت تُسجل حالات اختفاء أشخاص لأسباب سياسية ، وما زالت من الصعب أن يحدد ، بدقة ، عدد هؤلاء الأشخاص وهوية مختطفهم ، وإن كان الممثل الخاص لا يستبعد أن يكون لـ "فصائل الموت" يد في بعض هذه الحالات .

١١٠ - كذلك نفذت منظمات حرب العصابات عمليات اختطاف للمدنيين . وورد إلى الممثل الخاص أنباء عن تجنيد اجباري للقصر ، أنكرتها منظمة من هذه المنظمات بشكل قاطع .

### معاملة السجناء السياسيين

١١١ - حدث أحيانا في عمليات الاستجواب الخارجة عن النطاق القانوني للمعتقلين لأسباب سياسية ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ، وإن كان الممثل الخاص يعتقد أن هذه الممارسات ليست عامة وغير خاضعة لسياسة حكومية .

### العدالة الجنائية

١١٢ - في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ صدرت ضد عدد من أفراد القوات المسلحة بعض أحكام الادانة بسبب أفعال حدثت قبل سنوات ، الأمر الذي يدل على أن عدم توقيع العقوبة ليس مطلقا ، ومع ذلك ، اتخذت إجراءات أخرى ضد عدد من أفراد هذه القوات المسلحة ولكن بشكل بطيء جدا ، ولا يبدو في الاستجواب الذي تم بالنسبة لاغتيال الأب ابياكوريا وغيره من الأشخاص أنه كان هناك تعاون كاف من جانب القوات المسلحة ، بل وصل الحال إلى ائتلاف بعض الأدلة الهامة ، ولم يبلغ الممثل الخاص أي تقدم محرز في الإجراءات المتعلقة بالانتهاكات المتعددة والخطيرة المرتكبة ضد حقوق الإنسان في السنوات السابقة . وفي النهاية ، يجدر بالإشارة أن العدالة الجنائية في السلفادور ، ما زالت تطبق بصورة غير مرضية ، وإن كانت أوجه القصور الأساسية تبدو في ميدان التحقيقات وتقصي الوقائع أكثر منها في النشاط القضائي الصرف للأجهزة القضائية .

### النزاع المسلح

١١٣ - تتسم حالة السكان المدنيين في مناطق النزاع العنيفة بالقسوة والمعاناة الشديدة . وعلاوة على ذلك ، أسفرت العمليات القتالية التي تقوم بها القوات المسلحة عن سقوط قتلى وجرحى بين هؤلاء السكان ، وإن لم يكن ذلك بصورة عامة أو عشوائية أو مقصودة ، بل بصورة تتسم باللامبالاة المقترنة بطابع عرضي . ويتم تحديد عدد هذه الوفيات على وجه الدقة ، وإن كانت أقل عددا من الوفيات التي حدثت في العام السابق ومن عدد ضحايا عمليات الاعدام الموجزة خارج ميادين القتال .

١١٤ - وتسببت الجبهة ، من جانبها ، في سقوط قتلى أو جرحى بين المدنيين نتيجة الامطدام بالأغام متفجرة ، وإن كان يتعذر ، في بعض المناسبات ، تحديد هل منظمات الجبهة أم القوات المسلحة هي التي غرست الألغام . كما تسببت نيران جماعات حرب العصابات في سقوط عدد آخر من الضحايا بين المدنيين بشكل عارض .

#### الجهود المبذولة لتعزيز مراعاة حقوق الإنسان ونتائج هذه الجهود

١١٥ - لا يمكن إنكار الجهد الذي يبذله رئيس الجمهورية وغيره من السلطات الدستورية الأخرى في السلفادور لتعزيز حالة حقوق الإنسان . وعلى الرغم من حدوث انخفاض في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد هذه الحقوق - وبصفة خاصة بعد توقيع اتفاق سان خوسيه في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ - فإنه يتعين تسجيل الواقع الواضح للعيان ، وهو استمرار حدوث الانتهاكات .

١١٦ - كذلك أبدت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني اهتماما باحترام حقوق الإنسان ، الأمر الذي لم يمنع ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد هذه الحقوق ، وإن كان ذلك قد تم بعدد أقل مما حدث في العام السابق . ومما يدل على ذلك الاهتمام ، في جملة تدابير أخرى ، التوقيع على اتفاق سان خوسيه في إطار عملية التفاوض مع الحكومة .

١١٧ - واستأنفت الحكومة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وكشفتا عملية التفاوض ، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، بغية التوصل إلى إنهاء النزاع .

#### شامنا - التوصيات

١١٨ - ما زال الممثل الخاص قلقا لحالة حقوق الإنسان في السلفادور ، على الرغم من أنه سجل في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بعام ١٩٨٩ ، انخفاض في عدد الانتهاكات . وبالتالي يحث الممثل الخاص من جديد وبأقصى تشديد ، الحكومة وجميع السلطات والهيئات والقوى السياسية في البلد ، بما في ذلك منظمات حرب العصابات ، على أن تعتمد على الفور كل التدابير التي من شأنها أن تقضي تماما على الاعتداء على حياة الأفراد وسلامتهم وكرامتهم في المعارك أو خارجها .

١١٩ - كما يناشد الممثل الخاص الحكومة والجبهة ، بأشد قوة ، أن تبدأ في عملية التفاوض الجارية واقعية سياسية ، وحنكة ، وسماحة ، حتى يمكن التوصل بأسرع ما يمكن مع شعب السلفادور إلى سلم عادل ودائم ، وما يلي ذلك من مصالحة وتعمير للبلد . ويرى الممثل الخاص أن انخفاض عمليات العنف داخل المعارك وخارجها سيسهم في تهئية

الظروف البناءة للثقة المتبادلة التي تؤدي الى مزيد من الامكانية والجدوى بالنسبة للتفاوض الجاري .

١٢٠ - ويؤكد الممثل الخاص من جديد ، وعلى وجه التحديد للسلطات الدستورية في جمهورية السلفادور التوصيات الواردة في تقريره السابق المقدم للجنة حقوق الإنسان (٨٣) ، وبصفة أخص ما يلي :

(أ) اعتماد تدابير تمنع حدوث أي نوع من أنواع التهديدات والترويع النفسي لقطاعات معينة من السكان ؛

(ب) الاصرار على دفع عجلة الاصلاح القضائي وإنشاء جهاز فعال للتحقيق الجنائي يتبع السلطة القضائية ؛

(ج) دفع عجلة الاجراءات القضائية المقامة بناء على حالات القتل الجماعي التي وقعت في الربع الاخير من عام ١٩٨٩ حتى تنتهي في أقرب فرصة الى اصدار احكام عادلة ومثالية ؛

(د) الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي والإصلاحات الهيكلية الأخرى اللازمة لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية للسكان .

١٢١ - للجنة وللمنظمات المفاوضة يؤكد الممثل الخاص التوصيات التي وضعها في تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الإنسان (٨٤) لاسيما ما يلي :

(أ) الاستمرار بحزم في سياسة عدم وضع الفلم التماس التي يمكن أن تتسبب في سقوط قتلى وجرحى من السكان المدنيين ؛

(ب) الامتناع فورا عن القيام بأي نوع من العمليات في المدن لانها يمكن أن تؤدي الى سقوط ضحايا من السكان المدنيين .

١٢٢ - وختاما ، يوصي الممثل الخاص مرة أخرى جميع دول المجتمع الدولي لاسيما الدول الغنية والدول المتقدمة النمو بأن تكشف المساعدة اللازمة للتحقيق عن مواطني السلفادور المشردين أو اللاجئين أو المعتاد توطينهم نتيجة للصراع المسلح ولتحسين حالتهم .

الخواشي

- (١) "El País" ، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٢) "Le Monde" ، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٣) "El País" ، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٤) "The Guardian" ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٥) "Herald Tribune" ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٦) "El País" ، ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (٧) "Le Monde" ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٨) "INFORPRESS Centroamericana" ، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٩) "El Salvador on Line" ، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (١٠) المرجع نفسه ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١١) المرجع نفسه ، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٢) المرجع نفسه ، ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (١٣) المرجع نفسه ، ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٤) المرجع نفسه ، ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (١٥) المرجع نفسه ، ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (١٦) المرجع نفسه ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١٧) ادارة حقوق الإنسان التابعة للمجمع اللوشرى السلفادوري ، من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الى ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٨) تقرير القوات المسلحة للسلفادور عن حقوق الإنسان في خلال الفترة من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ الى ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٩) "El Salvador on Line" ، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٢٠) المرجع نفسه ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (٢١) المرجع نفسه ، ١٤ ايار/مايو ١٩٩٠ .
- (٢٢) بلاغ صادر عن لجنة التضامن مع شعب السلفادور مؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٢٣) "La Prensa Gráfica" ، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٢٤) نشرة صحفية رقم ١٦٢ ، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٢٥) "El Salvador on Line" ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٢٦) المرجع نفسه ، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٢٧) مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية ، نشرات اسبوعية .
- (٢٨) "El Salvador on Line" ، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٢٩) المجموعة المسكونية المسيحية المؤيدة للسلفادور ، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٣٠) "El Salvador on Line" ، ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٣١) المرجع نفسه ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٣٢) المرجع نفسه ، ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٣٣) "El mundo" ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٣٤) "La Prensa Gráfica" ، "El Diario de Hoy" ، ١ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٣٥) بيان موجه الى الممثل الخاص مؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٣٦) "El Diario de Hoy" ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٣٧) "El Salvador on Line" ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٣٨) بيان صادر عن لجنة حقوق الإنسان السلفادور (الحكومية) ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٣٩) "El Diario de Hoy" ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤٠) "La Prensa Gráfica" ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤١) بلاغ مؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤٢) Salpress ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٤٣) بيان صادر عن البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ، ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (٤٤) بيان صادر عن البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤٥) "Estudios Centroamericanos" حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤٦) "Diario de Hoy" ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٤٧) بيان صادر عن البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٤٨) "El Salvador on Line" ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٤٩) "Salpress" ، برقية تللك مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٥٠) مذكرة تشير الى أعمال المحكمة العليا بشأن رعاية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الفترة من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ الى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- (٥١) انظر Lawyers Committee For Human Rights, A Decade of Failed Promises: the Investigation of Archbishop Romero's Murder ، آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٥٢) "El Salvador on Line" ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (٥٣) "La Prensa Gráfica" ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (٥٤) E/CN.4/1990/26 ، الفقرة ٧٧ .



## الحواشي (تابع)

- (٥٥) "El Salvador on Line" ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ المرجع نفسه والعهد الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٥٦) E/CN.4/1990/26 ، الفقرة ٤٥ .
- (٥٧) E/CN.4/1990/76 ، الفقرة ٤ .
- (٥٨) "Diario Latino" ، ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٥٩) "Diario Latino" ، ٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٦٠) مكتب الحماية القانونية التابع للأمم المتحدة ، نشرات أسبوعية .
- (٦١) "El Salvador-Proceso" ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، تقرير ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٦٢) "El Salvador on Line" ، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (٦٣) المرجع نفسه ، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٦٤) المرجع نفسه ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٦٥) المرجع نفسه ، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٦٦) المرجع نفسه ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٦٧) CISPES ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٦٨) "El Salvador on Line" ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٦٩) المرجع نفسه ، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٧٠) "Documento del Hospital de Navarra, Pamplona" ٢٢ أيلول/سبتمبر

. ١٩٩٠

(٧١) "Diario de Hoy" ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٧٢) تصريحات مونسنسيور روسا تشافيز في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٧٣) انظر الامم المتحدة ، نشرة صحفية ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ (CA/33) .

(٧٤) التقرير المؤرخ في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ الذي قدمه مكتب المحامين المتحددين ، ومركز الدراسات لتطبيق القانون ، ولجنة حقوق الإنسان للسلفادور (غير الحكومية) ، وإدارة حقوق الإنسان المجمع اللوشري السلفادوري ، وإدارة حقوق الإنسان في الاتحاد الوطني للعمال الريفيين ، ومعهد حقوق الإنسان التابع لجامعة أمريكا الوسطى ، والمساعدة القانونية المسيحية ، ومعهد الدراسات القانونية للسلفادور .

(٧٥) بيان للبعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف مؤرخ في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٧٦) بيان للبعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف مؤرخ في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٧٧) تقرير مقدم الى الممثل الخاص في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٧٨) "El Salvador on Line" ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٧٩) رسالة رسمية للجبهة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ وضعت تحت تصرف الممثل الخاص .

(٨٠) "El Salvador on Line" ، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٨١) بيان عام للجبهة مؤرخ في ٢٢ آب/أغسطس .
- (٨٢) "El Salvador on Line" ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٨٣) E/CN.4/1990/26 الفقرة ١٢٦ .
- (٨٤) المرجع نفسه الفقرة ٢٧ .

-----